

السيد زيد بن رعد الحسين

المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)

قصر ويلسون

52 rue des Pâquis

CH-1201

جنيف، سويسرا

سعادة المفوض السامي،

تحية طيبة ووافر الاحترام وبعد،

سعادة المفوض السامي، نحثكم نحن منظمات حقوق الإنسان الـ١٦ الموقعة أدناه، على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إبراز توصياتنا، خلال كلمتكم المقرر إلقاؤها **خلال الدورة الـ٣١ لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والمنعقدة في جنيف من ٢٩ فبراير/شباط وحتى ٢٤ مارس/آذار ٢٠١٦.**

- تمكين منظمات المجتمع المدني في مصر من العمل بحرية في ظل إطار تشريعي يمتثل للمعايير الدولية، ويحافظ على أواصر التواصل مع المنظمات والجهات الدولية حول حالة حقوق الإنسان في مصر دون التعرض لتدابير انتقامية أو لمخاطر القصاص، مع الحفظ الفوري لملف قضية التمويل الأجنبي "المسيسة" سيئة السمعة التي تحمل رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١. وضمان بيئة آمنة ومواتية لتعزيز المجال العام وحماية المراكز الثقافية بما يتيح لها تنفيذ فعالياتها وبرامجها.

- تعديل قانون التظاهر رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ –من خلال البرلمان– على نحو يتوافق مع الدستور المصري والتزامات مصر الدولية، والتوصيات المقدمة في هذا الصدد ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- تعديل تعريف التعذيب بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات المصري، بالتهمة، لكي يتسق مع التعريف الأشمل كما ورد باتفاقية مناهضة التعذيب. وتعديل المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لكي يتسق مع المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الصادرة عن الأمم المتحدة.
- مراعاة الحكومة المصرية استحقاقاتها الدستورية فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم والصحة وألا تسمح لسياسات التقشف المالي بتقويض هذه الاستحقاقات الدستورية.
- إلغاء الحكومة المصرية والبرلمان المنتخب حديثا المادة ٩٨ (و) المتعلقة بازدراء الأديان.

ارتفعت وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات المصرية على نحو عنيف وصادم (انظر أدناه)، لاسيما بعد مرور أقل من عامين على قبولها عدة توصيات دولية لتحسين حالة حقوق الإنسان، خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل لملفها الحقوقي نوفمبر ٢٠١٤.

فقد استُخدمت الحرب على الإرهاب كذريعة للانتهاكات، في ظل حالة من الطوارئ غير المعلنة، وبدعم من السلطة القضائية التي تعاني من تسيّس واضح. ففيما تشير المؤشرات لارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية في سيناء وباقي أنحاء الجمهورية، لم تتمكن الأجهزة الأمنية إلا من غلق منافذ المجال العام وتكبيل المعارضة السلمية.

وفيما يلي أبرز المؤشرات حول الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في مصر:

القتل خارج نطاق القضاء وعنف الشرطة

- وفقًا لما ذكره المجلس القومي لحقوق الإنسان –شبه الحكومي– أسفر العنف المرتكب في الفترة من يونيو/حزيران ٢٠١٣ وحتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ عن وقوع ٢٦٠٠ قتيل من بينهم ٧٠٠ من أفراد الأمن، و١٢٥٠ من أنصار جماعة الإخوان المسلمين، و٥٥٠ أخريين. فضلًا عن ارتفاع عدد ضحايا جرائم الشرطة والعنف المتكرر والقتل خارج نطاق القانون، سواء أثناء المظاهرات التي لم تتعد احتشاد بضع عشرات من الأشخاص الذين يحملون الزهور والملصقات، أو عشرة آلاف من مشجعي كرة القدم كانوا يحاولون حضور مباراة لكرة القدم، أو الاعتداء على الأطباء أثناء ممارسة عملهم، أو أثناء تأديتهم الامتحانات الدراسية.

السجن والتعذيب وإساءة المعاملة

- تعرض ٤١,٠٠٠ شخص على الأقل للاحتجاز أو واجهوا اتهامات أو أحكام قضائية بين يوليو/تموز ٢٠١٣ ومايو/أيار ٢٠١٤ على خلفية أحداث سياسية. ورغم أن الرئيس السيسي أدلى بتصريحات جماهيرية في فبراير/شباط ٢٠١٥ بأنه "*لا ينكر وجود شباب أبرياء في السجون، وأنه سيعمل على إطلاق سراحهم*"، إلا أنه ومنذ ذلك التاريخ لم يُفرج سوى عن عدد قليل منهم بموجب عفو رئاسي، في حين يقبع حاليًا شباب آخرون في السجون على خلفية عقوبات عن تهم ملفقة، أو رهن الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة.
- في أكتوبر ذكرت وزارة الداخلية في تصريح رسمي أن ١١,٨٧٧ شخصًا ألقي القبض عليهم بتهم تتعلق بالإرهاب.
- أصدرت محاكم مصرية ما لا يقل عن ٥٤٧ حكمًا بالإعدام –منها أحكام أصدرتها محاكم عسكرية بحق مدنيين– فضلًا عن العديد من أحكام السجن مدى الحياة بزعم ممارستهم لأعمال العنف أو الأنشطة السياسية. وفي ١٧ فبراير الماضي حكمت محكمة عسكرية مصرية على طفل يبلغ من العمر أربع سنوات بالسجن مدى الحياة بزعم ارتكابه جريمة "القتل الخطأ".
- لا يزال الناشط أحمد دومة يقبع في السجن بعد الحكم الذي صدر بحقه وبحق المدافعة عن حقوق المرأة هند نافع، و٢٢٨ آخرون بالسجن مدى الحياة بتهمة المشاركة في احتجاجات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.
- قبل حلول الذكرى السنوية الخامسة لانتفاضة ٢٥ يناير، شنت الحكومة المصرية حملة أمنية شرسة. داهمت فيها ما لا يقل عن ٥٠٠٠ شقة بمنطقة وسط القاهرة، واعتقلت العشرات من النشطاء، من بينهم الدكتور طاهر مختار عضو نقابة الأطباء، الذي أُلقي القبض عليه واثنين آخرين في ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، بعدما داهمت قوات الأمن منزله.
- تستمر ممارسات التعذيب والعقاب الجماعي على نطاق واسع في السجون المصرية وأماكن الاحتجاز. ففيما تم الإبلاغ عن ٢٨٩ حالة تعذيب في الفترة من يونيو ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠١٥، أكد مدير مكتب الشكاوى في المجلس القومي لحقوق الإنسان، في تصريحات صحفية، أن عدد حالات التعذيب الفعلية تتجاوز بكثير الحالات الموثقة أو التي يُعلن عنها في وسائل الإعلام، واصفًا التعذيب بأنه نمط ممنهج. كان المجلس القومي لحقوق الإنسان قد أبلغ أيضًا عن شكاوى تتعلق بتعذر إمداد بعض المحتجزين بالغذاء والدواء والملابس الشتوية الثقيلة والكتب والبطانيات، فضلًا عن معاناة المحتجزين بسبب عدم تلقي رعاية طبية كافية في سجن العقرب. فضلًا عن نقل ١٥ سجينًا من زنازينهم في شهر مارس/آذار ٢٠١٥، وتعرضهم للتعذيب قبل نقلهم لزنازين التأديب والحبس الانفرادي.

حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع

- تتخذ الحكومة المصرية وهيئات التحقيق إجراءات قمعية ضد المجتمع المدني. ويجري التحقيق مع العديد من **منظمات حقوق الإنسان المستقلة** بسبب أنشطتها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.
- تم توجيه اتهامات للمحامي والحقوقي نجاد البرعي في مارس ٢٠١٦، أبرزها تأسيس جماعة غير مرخصة (المجموعة المتحدة محامون ومستشارون وقانونيون) بغرض التحريض على مقاومة السلطات العامة وممارسة نشاط حقوق الإنسان دون ترخيص.
- فقد تلقى مركز النديم في فبراير/شباط ٢٠١٦ أمرًا بإغلاق المركز وإلغاء ترخيصه، بناءً على قرار صادر من وزارة الصحة. ومازالت منظمات أخرى تواجه تحديات حيال تنفيذ أنشطتها، مما اضطر بعضها لتغيير مساره أو نقل معظم أنشطته خارج مصر. وقد أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي قرارات بحل ما يقرب من ٥٠٠ منظمة غير حكومية خلال عام ٢٠١٥ وفقًا لتصريحات وزيرة التضامن.
- في عام ٢٠١٥ صادر ضباط أمن مطار القاهرة جوازات سفر ما لا يقل عن ٣٢ ناشطًا حقوقيًا وسياسيًا. ومؤخرًا صدر قرار بمنع الصحفي والحقوقي المصري حسام بهجت من السفر تنفيذًا لأمر صادر عن النيابة العامة دون إبداء أسباب، الأمر نفسه تعرض له في وقت سابق من شهر فبراير ٢٠١٦ المدافع عن حقوق *الإنسان ومدير الشبكة العربية لمعلو*مات حقوق الإنسان جمال عيد.
- يتواصل قمع العمل التطوعي والتضييق على مبادرات الشباب. إذ تواجه كل من آية حجازي وزوجها محمد حسنين وخمسة آخرون المحاكمة عن تهم ملفقة تتعلق بإنشاء مؤسسة "بلادي لأطفال الشوارع".
- يُستخدم **قانون التظاهر** لإغلاق المجال العام وإقصاء الأصوات المعارضة. فقد أُلقي القبض على عشرات الآلاف من الأشخاص ومحاكمتهم بسبب ممارسة حقهم في الاحتجاج السلمي، وصدر مؤخرًا في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ حكم بالسجن لمدة سنتين على الدكتور أحمد سعيد وأربعة آخرين بتهمة المشاركة في مظاهرة دون ترخيص.

قمع الحريات الإعلامية والفنية واتخاذ إجراءات صارمة ضد الأماكن الثقافية والأكاديميين

- تعرضت مجموعة من المراكز والمؤسسات الثقافية (تاون هاوس جاليري، ومسرح روابط، ودار ميريت للنشر، ومجموعة الصورة المعاصرة، واستديو عماد الدين) للمداهمة وأُلقي القبض على مختلف الأشخاص الموجودين فيها في الفترة بين ديسمبر ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٦، وأُحيل اثنان على الأقل للمحاكمة، ولا تزال بعض تلك الأماكن مغلقة.
- تخضع **الأعمال الفنية** في مصر لأحكام ١٤ قانونًا مختلفًا، تشمل مواد تتصف بالصياغة الفضفاضة واللغة المبهمة، تنص على فرض عقوبات سالبة للحرية على المخالفين. ففي ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١٦

واجه الروائي أحمد ناجي حكمًا بالسجن لمدة عامين في الاستئناف بتهمة مخالفة "*الآداب العامة*" بعد نشر روايته التي تتضمن مقاطع منها محتوى "*ذا طابع جنسي*".

- تستمر الدولة في تقييد **الحريات الأكاديمية** للطلاب وأعضاء هيئات التدريس، حيث أُدخلت تعديلات جديدة على القوانين تمنح رؤساء الجامعات سلطة فصل الطلاب نهائيًا استنادًا لأسباب غامضة ووفق السلطة التقديرية لرئيس الجامعة. ويُحظر ترشيح الطلاب الناشطين سياسيًا لأي منصب، في حين تم وضع الاتحادات الطلابية تحت رقابة صارمة تمارسها إدارات الجامعات.
- فرضت إدارات الجامعات المختلفة عقوبات إدارية شملت الفصل من الجامعة، ضد أكثر من ٢٦٣ طالبًا في عام ٢٠١٥. وألقت الأجهزة الأمنية القبض على ٢٠١ طالب لأسباب تتعلق بنشاطهم السياسي، وأُحيل ٧٧ طالبًا منهم إلى النيابة العسكرية، وداهمت قوات الشرطة الحرم الجامعي ١٣ مرة.
- مازالت السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية تتدخل في عمل الجامعات وإدارتها، ما يقوض استقلالها. ومُنع أعضاء من هيئات التدريس بالجامعات المصرية من السفر في كثير من الحالات، أو تعرضوا لتأخر إجراءات سفرهم، حيث يُشترط عليهم الحصول على موافقة أمنية مسبقة من أجل السفر لأغراض العمل أو لأغراض أكاديمية وبحثية.
- تبقى السلامة الشخصية للصحفيين والإعلاميين مهددة في ظل بيئة عمل محفوفة بالمشاعر العدائية المتزايدة. فقد شهد العام الماضي ٢٦٠ أمر منع من التغطية الصحفية، ٦٥ حالة اعتداء أو إيذاء، و٢٥ حالة احتجاز غير قانوني، و٢٨ حالة مصادرة أو تخريب أو حذف للمحتوى، أو مصادرة لمعدات الصحفيين والإعلاميين أثناء تأدية عملهم. أشارت لجنة حماية الصحفيين إلى احتجاز ٢٣ صحفيًا مصريًا خلال ٢٠١٥، وهو ما يضع مصر في المركز الثاني –بعد الصين– في عدد الصحفيين المحتجزين، نقابة الصحفيين المصريين تقدر أعداد الصحفيين المحتجزين بـ ٣٢ صحفيًا. ووثقت منظمة حقوقية ٥٩ حالة احتجاز للصحفيين –على الأقل– منذ ٢٠١٣.

العدالة الاقتصادية والاجتماعية

- استمرت الحكومة خلال عام ٢٠١٥ في تنفيذ تدابير تقشفية أضرت بالفقراء وذوي الدخل المحدود من السكان. وفي تجاهل واضح لمطالب العدالة الاجتماعية، تراجعت الحكومة خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ عن التزامها الدستوري بتخصيص ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي للرعاية الصحية و٦% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم، حيث بلغت حصة الرعاية الصحية ١,٧٪ فقط في حين حصل قطاع التعليم على ٣,٨٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفعت نسبة الإنفاق على تسديد دفعات القروض بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٥ ومستهل عام ٢٠١٦ مقارنةً بالسنوات الماضية، على حساب بنود أخرى في الميزانية. وعندما يتم تصحيح معدلات النمو طبقًا للتضخم، فإن معدل النمو الحقيقي لكثير من البنود الأخرى يصبح سلبيًا. كما انخفضت أيضًا القيمة الحقيقية للإنفاق على الأجور؛ وينطبق الشيء نفسه على الإنفاق على السلع والخدمات

(بما في ذلك المستشفيات واللوازم المدرسية وصيانة وسائل النقل العام) والإعانات والمنح والاستحقاقات (ما يشير إلى زيادة جديدة في فواتير الكهرباء والوقود والديزل).

الحريات الدينية

- شهد عام ٢٠١٥ تزايدًا في حالات ازدراء الدين (المادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات)؛ معظمها ضد الأقليات الدينية من المسيحيين والشيعة والملحدين. وصدرت ٧ قرارات في هذا الصدد على الأقل خلال عام ٢٠١٥ ولا تزال أكثر من ١١ حالة قيد النظر.
- مازالت الدولة ترعى اجتماعات المصالحة العرفية الرامية إلى تهدئة التوترات الطائفية بدلًا من اللجوء إلى المساواة في تطبيق القانون؛ ما يؤدي إلى استمرار الإفلات من العقاب وبقاء مرتكبي الهجمات العنيفة ضد المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى دون عقاب.

حقوق المرأة

- قبلت مصر خلال الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٤) ٨٣ توصية تتعلق **بحقوق المرأة** –يتناول أغلبها العنف ضد المرأة في المجالات العامة والمحلية. وتم تقديم أكثر من مشروع قانون أو تعديلات لقانون لعقوبات، مثل مشروع تعديلات بعض المواد بقانون العقوبات المصري والذي شمل المادتين ٢٦٧ و٢٦٨ والمتعلقين بتعريف الاغتصاب والاعتداء الجنسي من قبل قوة مناهضة العنف الجنسي، ومشروع قانون الأسرة الخاص بمركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، وتنتظر المنظمات والمجموعات النسوية إصدار اللائحة الداخلية للبرلمان للعمل على تلك القوانين طبقًا للاستحقاقات الدستورية.
- أُعلن في عام ٢٠١٥ عن استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة؛ ومع ذلك، لم تتضمن هذه الاستراتيجية كيفية محاسبة فاعلي الدولة أو حتى الإشارة لذلك، بالإضافة إلى عدم الإشارة إلى جريمة الاغتصاب الزوجي. وبالرغم من نشر استراتيجية وطنية لمناهضة الختان في عام ٢٠١٥ من قبل وزارة السكان، مازالت جرائم الختان متفشية.

السيد المفوض السامي، نحن نحثكم على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إبراز مطالبنا ضمن بيانكم أمام الدورة العادية الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان (المقرر انعقادها في الفترة من ٢٩ فبراير/شباط وحتى ٢٤ مارس/آذار ٢٠١٦).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

المنظمات الموقعة:

١. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٢. الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان
٣. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
٤. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
٥. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
٦. مركز الأرض لحقوق الإنسان
٧. المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
٨. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٩. مركز وسائل الاتصال الملائمة من اجل التنمية
١٠. مصريون ضد التمييز الديني
١١. المفوضية المصرية للحقوق والحريات
١٢. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
١٣. مؤسسة الحقانية للحقوق والحريات
١٤. مؤسسة حرية الفكر والتعبير
١٥. مؤسسة قضايا المرأة المصرية
١٦. نظرة للدراسات النسوية